

Distr.: General  
3 March 2005

# الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون  
البند ٨٩ (أ) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/59/487/Add.1)]

### ٢٤٧/٥٩ - تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمدته رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية<sup>(١)</sup>، والالتزام الذي قطعوه على أنفسهم بالقضاء على الفقر المدقع وتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون الجوع من سكان العالم إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تشدد على الأولوية التي أولاها رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر واعتبارهم ذلك ضرورة ملحة، على نحو ما أعرب عنه في توافق آراء مونتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(٢)</sup> وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة<sup>(٣)</sup>،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

وإذ تشير إلى نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تضع في اعتبارها نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية<sup>(٤)</sup> ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين<sup>(٥)</sup>،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع ما برح يتزايد في بلدان كثيرة، وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضرراً، وبخاصة في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ ترحب بالمبادرة التي أعلن عنها رؤساء البرازيل وشيلي وفرنسا ورئيس وزراء إسبانيا، بدعم من الأمين العام، لعقد مؤتمر قمة قادة العالم للعمل من أجل مكافحة الجوع والفقر، في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤،

وإذ تلاحظ تقرير لجنة القطاع الخاص والتنمية المعنون تحرير عملية تنظيم المشاريع: جعل الأعمال التجارية تعمل لصالح الفقراء<sup>(٦)</sup>،

وإذ تكرر تأكيد الحاجة إلى ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التنمية،

#### ١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام<sup>(٧)</sup>؛

٢ - تكرر تأكيد أن القضاء على الفقر هو أعظم تحد عالمي يواجهه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية؛

٣ - تشدد على أن كل بلد تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر فيه، وأنه ليس من قبيل المغالاة تأكيد دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وأنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الصعد لتمكين البلدان النامية من القضاء على الفقر وتحقيق تنميتها المستدامة؛

٤ - تعترف بأن النمو الاقتصادي المطرد الذي تعززه زيادة في الإنتاجية وبيئة مؤاتية، بما في ذلك من أجل الاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع، ضروري للقضاء على الفقر

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٥) القرار د ١ - ٢٤/٢، المرفق.

(٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.III.B.4.

(٧) Add.1 و A/59/326.

وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(١)</sup>، والارتقاء بمستوى المعيشة؛

٥ - **تعيد تأكيد** أهمية المساهمات والمساعدات المقدمة من بلدان نامية إلى البلدان النامية الأخرى في سياق التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر؛

٦ - **تسلم** بضرورة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ومشاركتها مشاركة عادلة في منافع العولمة، وذلك لبلوغ البلدان النامية الغايات المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ولكي تكون هذه الاستراتيجيات المتعلقة بالقضاء على الفقر استراتيجيات فعالة؛

٧ - **تعيد تأكيد** أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص، في سياق العمل العام للقضاء على الفقر، إلى الطابع المتعدد الأبعاد للفقر والشروط والسياسات الوطنية والدولية التي تفضي إلى القضاء عليه، مما يشجع، في جملة أمور، الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للناس الذين يعيشون في فقر وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بما في ذلك الحق في التنمية؛

### الاستجابة العالمية للقضاء على الفقر

٨ - **تؤكد** أهمية متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتدعو إلى تنفيذ توافق آراء مونتريري<sup>(٢)</sup> تنفيذا تاما وفعالا؛

٩ - **تؤكد من جديد** أن الحكم الرشيد على الصعيد الدولي عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن من المهم لتأمين بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، تشجيع الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للمالية والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي لها تأثير في فرص البلدان النامية في التنمية؛ وأنه ينبغي للمجتمع الدولي، تحقيقا لهذه الغاية، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك تأمين الدعم للإصلاح الهيكلي والاقتصادي الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ وأنه يلزم دعم الجهود المبذولة لإصلاح الهيكل المالي الدولي بقدر أكبر من الشفافية وبالمساهمة الفعلية للبلدان النامية في عمليات صنع القرار؛ وأنه يمكن لنظام تجاري متعدد الأطراف وعالمي وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف، إلى جانب تحرير التجارة تحريرا حقيقيا، أن يحفز التنمية إلى حد كبير في العالم أجمع، مما يعود بالنفع على البلدان في جميع مراحل التنمية؛

١٠ - تؤكد من جديد أيضا أن الحكم الرشيد على الصعيد الوطني عنصر أساسي للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وأن السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية المتينة المستجيبة لاحتياجات الناس وتحسين الهياكل الأساسية تشكل الأساس اللازم للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل؛ وأن الحرية والسلام والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والسياسات ذات التوجه السوقي والالتزام العام بمجتمعات عادلة وديمقراطية تشكل أيضا عناصر أساسية يعزز الواحد منها الآخر؛

١١ - ترحب بالنتائج التي أسفرت عنها الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في ساو باولو، البرازيل، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وباعتماد روح ساو باولو<sup>(٨)</sup> وتوافق آراء ساو باولو<sup>(٩)</sup>؛

١٢ - تسلم بالدور الرئيسي الذي تؤديه التجارة كمحرك للنمو والتنمية وفي القضاء على الفقر، وترحب باتخاذ المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية لقراره المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤<sup>(١٠)</sup> الذي كرس فيه الأعضاء أنفسهم من جديد للوفاء بالأبعاد الإنمائية لبرنامج الدوحة الإنمائي والتزموا بذلك مرة أخرى، وهو البرنامج الذي يجعل من احتياجات ومصالح البلدان النامية وأقل البلدان نموا محورا لبرنامج عمل الدوحة<sup>(١١)</sup>؛

١٣ - تسلم أيضا بأن مكافحة الفساد على جميع المستويات أمر ذو أولوية، وأن الفساد عقبة كأداء تقف أمام تعبئة الموارد وتخصيصها على نحو فعال، وتحول وجهة الموارد عن الأنشطة الحيوية للقضاء على الفقر ومكافحة الجوع والتنمية الاقتصادية والمستدامة؛

١٤ - تشدد على أن التعاون الدولي، إلى جانب وضع سياسات داخلية مترابطة وثابتة، أمر ضروري في تكميل ودعم جهود البلدان النامية لاستغلال مواردها المحلية لأغراض التنمية والقضاء على الفقر، وفي ضمان قدرتها مستقبلا على تحقيق الأهداف الإنمائية المتوخاة في إعلان الألفية؛

١٥ - ترحب بالزيادة الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتكرر تأكيد أنه لا بد من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد زيادة كبيرة إذا ما أريد للبلدان النامية،

(٨) TD/412، الجزء الأول.

(٩) المرجع نفسه، الجزء الثاني.

(١٠) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579. متاح على: <http://docsonline.wto.org>.

(١١) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

ولا سيما أقل البلدان نمواً، أن تحقق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف والغايات الواردة في إعلان الألفية، وأن من الضروري، من أجل تعزيز الدعم للمساعدة الإنمائية الرسمية، التعاون على مواصلة تحسين السياسات واستراتيجيات التنمية لتعزيز فعالية المعونة، على الصعيدين الوطني والدولي؛

١٦ - تؤكد أهمية التمويل المعزز والذي يمكن التنبؤ به من أجل ضمان استدامة جهود التنمية والقضاء على الفقر، التي تبذلها البلدان النامية؛

١٧ - تحت البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهوداً ملموسة لبلوغ هدي في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية، وتخصيص ما قدره ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، على القيام بذلك، على النحو الذي أعيد تأكيده في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١<sup>(١٢)</sup>، وتشجع البلدان النامية على الاستناد إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بكفالة الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية في العمل على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، وتعترف بالجهود التي يبذلها جميع المانحين، وتثني على المانحين الذين تزيد مساهماتهم المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية عن الأهداف المحددة أو تبلغها أو تزداد اقتراباً منها، وتشدد على أهمية القيام بدراسة سبل تحقيق هذه الغايات والأهداف والأطر الزمنية لذلك؛

١٨ - تشير إلى القرار المتخذ بمواصلة النظر في موضوع إمكانية إيجاد مصادر مبتكرة وإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة والخاصة والداخلية والخارجية، مع مراعاة الجهود والمساهمات والمناقشات الدولية، ضمن الإطار الشامل والجامع لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

١٩ - تسلّم بأن تهمة بيئة داخلية مؤاتية أمر حيوي لحشد الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، واجتذاب الاستثمار والمساعدة الدوليين والاستفادة منهما على نحو فعال، وبأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى إيجاد هذه البيئة؛

٢٠ - تسلّم أيضاً بأنه يجب على الدائنين والمدينين المشاركة في المسؤولية عن منع وتسوية حالات الديون التي لا يمكن تحملها، وبأن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دوراً أساسياً في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة التي تتسق وتحقيق القضاء على

(١٢) انظر A/CONF. 191/13.

الفقر والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتحث، في هذا الصدد، البلدان على توجيه تلك الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال شطب الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

٢١ - **تهيئ** بالبلدان المتقدمة النمو أن تقوم، عن طريق التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، بتعزيز بناء القدرات وتيسير الحصول على التكنولوجيات والمعارف المتصلة بها ونقلها، وبخاصة إلى البلدان النامية، بشروط ملائمة، بما في ذلك شروط تساهلية وتفضيلية، حسبما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وكذلك الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

٢٢ - **تعترف** بالدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه التمويل الصغير والائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات الضعيفة وتنمية المجتمعات الريفية، وتدعو الدول الأعضاء إلى النظر في انتهاج سياسات لتيسير التوسع في مؤسسات التمويل الصغير والائتمانات الصغيرة من أجل الوفاء بالطلب الكبير غير الملبى على الخدمات المالية من جانب الفقراء، بما في ذلك تحديد واستحداث الآليات اللازمة لتعزيز الحصول على نحو مستدام على الخدمات المالية، وإزالة العقبات المؤسسية والتنظيمية، وتوفير الحوافز لمؤسسات التمويل الصغير التي تفي بالمعايير الوطنية لتقديم هذه الخدمات المالية إلى الفقراء؛

٢٣ - **تعترف أيضاً** بقدرات تكنولوجيات المعلومات والاتصال على أن تكون أداة قوية للتنمية والقضاء على الفقر وأن تساعد المجتمع الدولي على تعظيم فوائد العولمة، وترحب، في هذا الصدد، بعقد المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف، وبالعرض الذي تقدمت به تونس لاستضافة المرحلة الثانية منه في تونس العاصمة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥؛

### سياسات القضاء على الفقر

٢٤ - **تعيد تأكيد** أن القضاء على الفقر ينبغي أن يعالج بطريقة متكاملة، كما هو موضح في خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ

للتنفيذ“<sup>(١٣)</sup>، مع مراعاة أهمية الحاجة إلى تمكين المرأة والاستراتيجيات القطاعية في مجالات من قبيل التعليم، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والمستوطنات البشرية، والتنمية الريفية والمحلية والمجتمعية، والعمالة المنتجة، والسكان، والبيئة والموارد الطبيعية، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والأمن الغذائي، والطاقة، والمجرة، والاحتياجات المحددة الخاصة للفئات المحرومة والضعيفة، على نحو يزيد من الفرص والخيارات المتاحة للذين يعيشون في فقر ويمكنهم من بناء وتعزيز ما لديهم من أصول من أجل تحقيق التنمية والأمن والاستقرار، وتشجع، في هذا الصدد، البلدان على وضع سياساتها الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وفقا لأولوياتها الوطنية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

٢٥ - تشدد في هذا السياق على أهمية زيادة إدماج الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر، حيثما توجد، وتثيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم البلدان النامية في تنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؛

٢٦ - تدرك أهمية نشر أفضل الممارسات للحد من الفقر بأبعاده المختلفة، مع مراعاة ضرورة تطويع تلك الممارسات الفضلى لتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية لكل بلد؛

٢٧ - تؤكد من جديد أنه ينبغي لجميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة أن تعزز انتهاج سياسة فعالة وواضحة لتعميم مراعاة منظور جنساني في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، على الصعيدين الوطني والدولي، وتشجع على استخدام التحليل الجنساني كأداة لإدماج بعد جنساني في التخطيط لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر؛

٢٨ - تؤكد من جديد أيضا أن القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافا شاملة وشروطا أساسية للتنمية المستدامة؛

٢٩ - تشدد على الدور الحاسم لكل من التعليم النظامي وغير النظامي، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب، وبخاصة للفتيات، في تمكين من يعيشون في فقر، وتعيد التأكيد،

(١٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

في هذا السياق، على إطار عمل دكاكر الذي اعتمدته المنتدى العالمي للتعليم<sup>(١٤)</sup>، وتسلم بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للقضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في دعم برامج توفير التعليم للجميع باعتبارها أداة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بتعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥؛

٣٠ - تسلم بما لفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل وغيرها من الأمراض المعدية والناقلة للعدوى من آثار مدمرة في جهود التنمية البشرية والنمو الاقتصادي والأمن الغذائي والحد من وطأة الفقر في جميع المناطق، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتحث الحكومات والمجتمع الدولي على إيلاء أولوية عاجلة لمكافحة تلك الأمراض؛

٣١ - تسلم أيضا بأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لا يزال يتسبب في خسائر فادحة للأفراد والأسر، وبخاصة النساء والفتيات، وأنه يهدد، في أشد البلدان تضررا منه، بتقويض ما أحرز من تقدم طوال عقود في المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، مما يخفض متوسط العمر المتوقع ويتسبب في تباطؤ النمو الاقتصادي ويعمق الفقر ويساهم في حالات النقص الغذائي المزمنة؛ وبأنه يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لانعدام المساواة بين الجنسين والتبعية الاقتصادية والفقر؛ وبأن التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بالتالي عنصر مهم من عناصر القضاء على الفقر وشرط أساسي للعمل من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

٣٢ - تشدد على الصلة بين القضاء على الفقر وتحسين فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة، وتؤكد، في ذلك الصدد، على هدف تخفيض نسبة السكان غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب المأمونة أو على تحمل تكاليفها ونسبة السكان الذين لا يتوافر لهم الصرف الصحي الأساسي، إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وفقا لما تم تأكيده مجددا في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

٣٣ - تسلم بأن الافتقار إلى السكن اللائق لا يزال يشكل تحديا ملحا في العمل من أجل القضاء على الفقر المدقع، وبخاصة في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وتعرب عن قلقها إزاء النمو السريع لعدد سكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، وتؤكد أنه ما لم تتخذ تدابير وإجراءات عاجلة وفعالة على الصعيدين

(١٤) انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير الختامي للمنتدى العالمي للتعليم، دكاكر، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).



الوطني والدولي، سيظل يتزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة الذين يمثلون ثلث سكان الحضر في العالم، وتشدد على الحاجة إلى مزيد من الجهود بهدف تحقيق تحسن كبير في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص من ساكني الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٢٠؛

٣٤ - تشجع الحكومات على دعم الحملة العالمية لضمان الحيازة والحملة العالمية لإدارة الحضرية التابعتين لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بوصفهما أداتين مهمتين لجملة أمور، منها تعزيز إدارة الأراضي وحقوق الملكية، وفقاً للظروف الوطنية، وتعزيز حصول فقراء الحضر على ائتمانات ميسورة الكلفة؛

٣٥ - تسلم بما للقضاء على الفقر والجوع في الريف من أهمية حاسمة في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وبضرورة أن تكون التنمية الريفية جزءاً لا يتجزأ من السياسات الإنمائية الوطنية والدولية؛

#### مبادرات محددة في مجال مكافحة الفقر

٣٦ - تعترف بالمساهمة المهمة التي يمكن أن يقدمها صندوق التضامن العالمي لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وبخاصة هدف تخفيض نسبة من يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم ونسبة من يعانون الجوع إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥؛

٣٧ - تحيط علماً بالجهود المبذولة لتحديد استراتيجية صندوق التضامن العالمي وحشد الموارد لتمكينه من الشروع في أنشطته، وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات والمؤسسات ذات الصلة والأفراد المعنيين إلى المساهمة في الصندوق؛

٣٨ - تشير إلى أنه في إعلان الألفية، حدد رؤساء الدول والحكومات، من بين عدة أمور، التضامن باعتباره من القيم الأساسية والعالمية التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات بين الشعوب في القرن الحادي والعشرين، وتقرر، في هذا الصدد، أن تنظر في الدورة الستين للجمعية العامة في إعلان يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من كل عام اليوم الدولي للتضامن الإنساني؛

٣٩ - تدعو الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين إلى أن يتخذوا من تنظيم المشاريع وسيلة للمساهمة في القضاء على الفقر، مع المراعاة التامة للمصالح والاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية؛

## أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٠ - **تؤكد**، وفقاً لما هو مسلم به في إعلان الألفية، أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، حيث لا يزال الفقر يشكل تحدياً كبيراً وحيث لم تنتفع معظم البلدان انتفاعاً كاملاً من الفرص التي تتيحها العولمة التي أدت إلى زيادة تفاقم تهميش هذه القارة؛

٤١ - **تعيد تأكيد دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا<sup>(١٥)</sup>**، وتشجع على بذل المزيد من الجهود في تنفيذ التعهدات الواردة فيها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتهيب بالدول الأعضاء والمجتمع الدولي مواصلة دعم تنفيذ هذه الشراكة التي يتمثل هدفها الرئيسي في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة على أساس الملكية والقيادة الأفريقيتين وتعزيز الشراكات مع المجتمع الدولي، وفقاً لمبادئ هذه الشراكة وأهدافها وأولوياتها، وتدعو منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم تنفيذ هذه الشراكة؛

٤٢ - **تخطط علماً** بخطة العمل لتعزيز العمالة وتخفيف وطأة الفقر في أفريقيا، التي اعتمدها مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة وتخفيف وطأة الفقر، المعقود في واغادوغو في الفترة من ٣ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤<sup>(١٦)</sup>، وتلاحظ الدور الذي تقوم به منظمة العمل الدولية في مساعدة البلدان الأفريقية في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة؛

٤٣ - **تهيب** بحكومات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في إعلان بروكسل<sup>(١٧)</sup> وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(١٨)</sup>، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١؛

٤٤ - **تؤكد** أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتكرر تأكيد أهمية الدعم الدولي للتنفيذ الكامل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة

(١٥) A/57/304، المرفق.

(١٦) الاتحاد الأفريقي، الوثيقة EXT/ASSEMBLY/AU/4 (III) Rev.4.

(١٧) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(١٨) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

النامية<sup>(١٩)</sup>، وتؤيد، في هذا الصدد، عقد الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في موريشيوس في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وتتطلع إلى نتائج هذا الاجتماع؛

٤٥ - **تعترف** بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عمل عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عمل عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية<sup>(٢٠)</sup>، وتؤكد ضرورة أن تنفذ المنظمات الدولية ذات الصلة والمناخون المعنيون في نهج يشرك العديد من أصحاب المصالح، توافق آراء ساو باولو<sup>(٢١)</sup>، الذي تم التوصل إليه في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعقودة في ساو باولو، البرازيل، في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وبخاصة الفقرات ٦٦ إلى ٨٤ منه؛

#### الأمم المتحدة ومكافحة الفقر

٤٦ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بآء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ المتعلق بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، والذي يوفر أساساً شاملاً لمتابعة نتائج تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة ويساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولا سيما القضاء على الفقر، وتؤكد أهمية الحدث الرفيع المستوى الذي سيعقد في بداية الدورة الستين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥، على النحو الذي قرره الجمعية في قرارها ٢٩١/٥٨ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤؛

٤٧ - **تعيد تأكيد** الدور الذي تضطلع به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق المنتسبة إليه، في مساعدة الجهود الوطنية

(١٩) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢٠) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

للبلدان النامية في عدة مجالات، منها القضاء على الفقر، وضرورة تمويل هذه الصناديق والبرامج وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٤٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

٤٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".

الجلسة العامة ٧٥

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤